المواطنون يأملون بعقلية سياسية تليق بفرحة الانسحاب الأميركي

يعبر العراقيون عن فرحتهم بانسحاب آخر الجنود الأميركيين، إلا أنهم يشككون في قدرة السياسيين على تجاوز انقساماتهم ويدعونهم إلى تبنّي عقلية تليق بتحدي إعادة بناء وطن تلوح أمامه تحديات جمة. وفي مخبز قديم يقع عند طرف ساحة في الكرادة وسط بغداد، يأخذ صفاء ذو الـ٢٦ عاما نفسا عميقا قبل أن ينهض عن ارض يفترشها الطحين ليقول "الأميركيون اسقطوا صدام حسين لكنهم أعادوا عقارب حياتنا إلى الوراء".

□ بغداد /المدى

ويضيف حسب وكالة فرانس بريس "نؤمن بان الوضع سيكون أفضل من السابق فقط إذا عمل السياسيون على محاربة الفساد وتوجهوا نحو الإصلاح". وغادر آخر الجنود الأميركيين العراق صباح أمس الأحد وعبروا الحدود العراقية الكويتية بعد نحو ثماني سنوات وتسعة أشهر من عبور الحدود ذاتها في الاتجاه المعاكس في بداية "عملية تحرير العراق" التي سرعان ما تحولت إلى صراع دام طويل. وتقول ربة المنزل أم محمد إن العراقيين "يشعرون بالفرح اليوم وبأنهم قادرون على حماية وطنهم وحدهم من دون مساعدة الغرباء". وتتابع فيما تستبدل الابتسامة على وجهها بنظرة غضب "لن نسامح الأميركيين أبدا على ما تسببوا به لهذه البلد من إرهاب وقتل وتدمير". ويسدل الانسحاب الأميركي الذي اكتمل من دون أي ردة فعل عراقية رسمية أو تعليق من قبل التيارات المناهضة للولايات المتحدة وعلى رأسها تيار الزعيم مقتدى الصدر، الستار على قصة دامية بدأت باقتناع إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش بان إسقاطها نظام صدام حسين سيجعلها تفوز تلقائيا بقلوب وعقول العراقيين. واتخذت القصة منحى مختلفا بعدما عبدت القوات الأميركية الطريق امام تمرد مسلح اثر حل الجيش خصوصا. وتسبب هذا الأمر بمقتل ١٢٥ ألف مدني عراقي على الأقل، وآلاف الجنود وعناصر الشرطة العراقيين، ونشوب حرب طائفية دامية بين السنة والشيعة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، إضافة إلى مقتل ٤٤٧٤ جنديا أميركيا. وقال محمد عبد الأمير العاطل عن العمل والأب لخمسة أطفال والمتحدر من منطقة الأعظمية "تحررنا اليوم من الاحتلال واستعدنا السيادة الكاملة. نشعر بأننا ننتمي إلى هذا الوطن من جديد". ورأى انه "علينا أن نتعاون وان ننهض بالبلد عمرانا واقتصادا وتطورا اجتماعيا لا أن نتشاحن حيث نرى أن بعض السياسيين بدأوا يضعون العصي في الدواليب". وتترك القوات الأميركية العراق بعد ساعات من انزلاق البلاد نحو أزمة سياسية مستجدة تمثلت في تعليق قائمة "العراقية" التي يقودها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي مشاركتها في جلسات البرلمان اعتراضا على "التهميش". ويقول الموظف الحكومي عبد الحسين حوش المقيم في مدينة الصدر "انه يوم تاريخي لكن ما يحزننا إن هذه المناسبة جاءت في وقت انسحبت القائمة العراقية من العملية السياسية".

ويوضح متحدثا "انه أمر لم يكن من المفترض أن يجري بالتزامن مع خروج المحتل". بدوره اعتبر علي محسن الذي يعمل مقاولا وهو أب لسبعة أولاد أن "هذا اليوم يشكل دعوة لأن يبدأ السياسيون مرحلة جديدة وان يعملوا بعقلية جديدة لاستغلال الاستقلال الحقيقي أفضل استغلال". وأعرب عن اعتقاده بان المرحلة المقبلة "ستكون ايجابية لان العراقيين متكاتفون وموحدون"، والى جانب الأزمة السياسية المستجدة، يواجه العراق تحدي التعامل مع المناطق المتنازع عليها، وعلى رأسها كركوك، ويرى مراقبون أن المدينة الغنية بالنفط التي تضم أطياف المجتمع العراقي كافة، ستكون بمثابة الاختبار الأكبر والاهم للعراق في فترة ما بعد انسحاب القوات الأميركية. ويقول أستاذ التاريخ الجامعي في كركوك عصام صلاح الدين البياتي "هذا عيد وطني". ويعتبر أن يوم الانسحاب الأميركي يمثل "رسالة لكل السياسيين بان عليهم أن يتوحدوا ويعملوا من اجل العراق بعيدا عن التقسيم". وقال رودي صليوة المسيحي الذي يملك محلا لبيع المواد الغذائية في كركوك إن "هذا اليوم سيدق ناقوس الخطر (...) لا نريد بقاء الأميركيين ولكن أوضاع العراق والمنطقة قد تنفجر في أي يوم". وشدد على أن "الأوضاع الأمنية غير مستقرة والسياسية كذلك، ودور الأمم المتحدة ضعيف والخطر قادم بدءا من اليوم". وكان الرئيس الأميركي باراك أوباما، أكد نهاية الأسبوع الماضي، أن مستقبل العراق سيكون في يد شعبه والحرب الأميركية فيه ستنتهي، مشيرا إلى أن حرب العراق تمثل نجاحا باهرا تطلب تسع سنوات، لافتا في الوقت نفسه إلى "العمل الشاق والتضحيات" التي رأى أنها كانت ضرورية لتحقيق النجاح.

وقال أوباما خلال استقباله جنود الفرقة الثانية والثمانين في الجيش الأميركي العائدين من العراق، وأسرهم في قاعدة فورت براغ بولاية كارولاينا الشمالية، إن "كل ما قام به الجنود الأميركيون في العراق من القتال والموت والنزيف والبناء والتدريب وإبرام الشراكات قادنا إلى لحظة النجاح هذه"، مؤكدا أن "العراق اليوم أصبح من مسؤولية العراقيين حكومة وشعباً".

وأضاف أوباما على وقع هتافات الترحيب بقبعات الجنود الحمر أن "هذا اليوم الرائع لانتهاء حرب استمرت وقتا طويلا كنا نعلم بأنه سيأتي"، مشيرا إلى أن "إنهاء حرب أصعب من بدئها".

وأوضح الرئيس الأميركي أن إدارته "تترك وراءها عراقا سيدا مستقلا قادرا على إدارة شؤونه بنفسه مع حكومة ممثلة للجميع انتخبها شعبها"، لافتا إلى أن "الجانبين يبنيان شراكة جديدة بين البلدين، وننهي الحرب ليس بمعركة أخيرة، ولكن بمسيرة أخيرة نحو الوطن".

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي

على هامش الانسحاب!

قضية الأقاليم ليست تقليعة ولا تقليدا، إنها قضية منصوص عليها في الدستور الذي شهد صراعات مضنية من أجل تثبيت الكثير من بنوده. وبرغم أن الدستور لم يكن متوافقا عليه الا انه في النهاية أصبح المرجعية السياسية في البلاد، حتى وان ظاهريا، وأحد أهم بنوده التي أختلف عليها هي قضية الأقاليم، وقد حسمت في النهاية، وأصبحت الأقاليم مفردة متداولة في القاموس الأدبي السياسي ولم تكن تثير الحساسيات السياسية بين القوى المختلفة على أصول الموضوع وفروعه، حتى رمت محافظة صلاح الدين الحجر في المياه الراكدة لتحرك المشهد السياسي على خلافات جديدة كانت بانتظار من يرفع عنها الغطاء، ثم تبعتها مطالبات الأنبار التي انقسم مشايخها بشأن إطلاقها إقليما، وأخيرا القرار الدراماتيكي لمجلس محافظة ديالى التي شهدت اشد أنواع الانقسامات حول الإقليم الذي أعلنه المجلس!

وشهدت المطالبات أنواعا متعددة من التهديدات لإجبار الحكومة الاتحادية على الالتزام بالدستور، وانطلقت تهديدات من نوع آخر للرافضين وصلت إلى حد نزول المسلحين إلى الشوارع مما يستدعي نزول مسلحي القوى المطالبة، ديالى نموذجا، كل ذلك يجري وسط عجز الأجهزة الأمنية عن ضبط إيقاع الجماهير المقتنعة منها والرافضة والمدفوعة والجاهلة ووسط اتهامات الحكومة للأهالي بقطع الطرق الخارجية ومناشدتهم بالتهدئة وكأنها لم تر ولم تعرف جيدا من سحق القانون تحت قدميه وتحدى الجيش والشرطة معا!

أهذا ما وعدتنا به الأجهزة الأمنية بل والمالكي شخصيا الذي قال بأنه سيضرب بيد من حديد لأي تواجد للسلاح خارج القانون؟

وبرزت في الفلوجة قوى "المقاومة" في يوم الوفاء لتعلن أنها صاحبة الفضل في "هزيمة" الأميركان وكانت كل الأعلام العراقية المرفوعة في تلك التجمهرات، أعلاما قديمة تنتمي لزمن مندثر، تحمل النجوم الثلاث الرامزة لشعار البعث المنحل "الوحدة والحرية والاشتراكية"، هذا فضلا عن بروز قوى مسلحة في بعض المناطق في بغداد والمحافظات تحت واجهات مختلفة، وهي القوى نفسها التي قالت في أكثر من مناسبة ان سلاحها لا ضرورة له بمجرد انسحاب القوات الأجنبية، لكن الذي حصل ان السلاح ظهر في الشوارع منذ اللحظات الأولى لاندلاع الخلافات بشأن الأقاليم، وهو على ما يبدو مهيأ لأن يظهر في اي مشكلة بين شخصين من اجل أسبقية المرور في الشارع أو التقاطعات المرورية أو لسحق وتركيع الخصوم السياسيين!!

وفي غير ما يقال من أن هذه المشاكل بسبب سياسة الحكومة التهميشية والاقصائية والتفردية، فان الوضع الجديد ابرز بما لا يقبل مجالا للشك هشاشة وحراجة وتعقيدات الموقف الحكومي والأرضية السياسية التي كانت تنطلق منها سياساتها الارضائية من أجل المكاسب والحصول على البطاقات الخضر لتمرير هذه القضية أو تلك، ومانحصده الآن وفي المستقبل القريب هو نتاج تلك السياسة غير الحكيمة. لقد تغاضت وصمتت الحكومة على الكثير من التجاوزات ، مثل التهديدات المباشر، والاستعراضات شبه العسكرية ،والتغطية على الفساد المالي لاعتبارات حزبية ضيقة ،والخضوع لبعض الأجندات الإقليمية، مما جعلها في موقف لا تحسد عليه في مواجهة كل التحديات مع انسحاب آخر جندي أميركي وانسحاب العراقية من اجتماعات مجلس النواب!!

ما هو الحل ؟

الجواب يأتينا سريعا من الحكومة :

كل شيء هادئ على الجبهات!!

خارج المتن

العفو العام إلى رئاسة البرلمان بعد شموله المزورين

□ بغداد/ المدى

رفعت اللجنة القانونية في مجلس النواب مسودة قانون العفو العام إلى رئاسة البرلمان بعد الاتفاق على الصياغة النهائية، والذي شمل مزوري الشهادات ومختلسي المال العام.

وقال رئيس اللجنة القانونية خالد شواني في مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس النواب وحضرته (المدى) أمس "إن أعضاء اللجنة القانونية اتفقوا على صياغة المسودة النهائية لقانون العفو العام بعد حوارات مع مجلس شورى الدولة للخروج بصياغة ترضي جميع الأطراف".

وأوضح شواني "أن القانونية تجاوزت النصوص الفضفاضة الواردة في المسودة الأولى وركزت على أهداف القانون والاستثناءات الواردة فيه كي يسهل تنفيذه على ارض الواقع".

وبين أن "القانون راعى الجانب الإنساني من خلال شمول مزوري الشهادات بقانون العفو العام ممن يشغلون منصبا وظيفيا اقل من مدير عام كما اشترطت مسودة القانون شمول المختلسين بالعفو على أن تتم إعادة الأموال المختلسة لضمان استرجاع الأموال المسروقة بقضايا الفساد المالي في مؤسسات الدولة".

وكان رئيس كتلة الأحرار النيابية، قد قال في وقت سابق، إن قانون العفو العام سيشهد القراءة الثانية خلال الأيام القادمة بعد موافقة ممثلي الكتل السياسية بحسب بيان لمكتبه.

ونقل البيان عن النائب بهاء الأعرجي قوله إن "قانون العفو العام سيشهد القراءة الثانية خلال الأيام المقبلة بعد موافقة ممثلي الكتل في اللجنة القانونية، ووضعهم الخطوط النهائية لهذا القانون".

وبين الأعرجي أن "هناك قناعات لدى الكثير من الكتل بضرورة إقرار هذا القانون لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأميركية".

وأضاف الأعرجي "أن القانون سيشمل كل العراقيين باستثناء من تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء ومن قام بالعمليات الإرهابية والمشمولين بقوانين النزاهة وسرقة الأموال العامة وكل من ينتمي لمنظمات إرهابية".

يذكر أن وزارة العدل، أكدت في أيلول الماضي، أن مجلس شورى الدولة أصدر ملاحظاته وتعديلاته الخاصة بقانون العفو العام، مشيرة إلى أن المجلس حدد وجود ثلاث مواد نقلت نصاً من قرار العفو العام الصادر من مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٠٢، نصاً من حيث الصياغة والمضمون، فيما أكد مجلس شورى الدولة إن مشروع قانون العفو العام الجديد لم يتم عرضه على أعضائه لغرض إجراء التدقيقات التدوينية المقتضية عليه.

نساء يدخلن على خط الفساد المالي والإداري

يبدو أن من بين النساء العراقيات من تخلت عن لمسة الحنان التي ميزت المرأة في هذه البلاد لتلجأ بعض النساء لشراكة "فاسدة" مع رجال وصموا بالتهمة إياها.

فبعد القصة المثيرة التي كانت بطلتها موظفة في أمانة بغداد وسرقت فيها نحو عشرين مليون دولار، أعلنت السلطات في مدينة الناصرية إصدار حكم بالسجن على موظفة في مصرف الرشيد بتهمة التقصير والإهمال.

وفي ثنايا الخبر فإن محكمة جنايات ذي قار أصدرت حكما بالسجن ثلاث سنوات لموظفة في مصرف الرشيد في الناصرية بتهمة التقصير والإهمال في أداء عملها في قضية اختلاس ١٥٠ مليون دينار عراقي.

وقال رئيس محكمة جنايات ذي قار عزيز شنتة الجابري في تصريحات صحفية ان "المحكمة حكمت بالسجن ثلاث سنوات بعد ثبوت إهمالها في أداء واجبها، وتسهيل عملية فتح الحساب مع تضمينها المبلغ وفق المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات العراقي، كما تمكنت الجهات الأمنية المختصة من تحديد جنسية المختلس للمال ومحل سكناه داعيا إلى أهمية تكثيف بحثها من اجل إلقاء القبض على المجرم". وأضاف الجابري أن "المحكمة أفرجت عن معاون مدير احد فروع مصرف الرشيد بمدينة الناصرية فضلا عن رئيس شعبة وأمين الصندوق".

وتبدو ظاهرة الاختلاس من أبرز ظواهر الفساد في العراق اليوم، حيث تشير تقارير صحفية إلى حالات فساد أبطالها موظفون صغار وكبار على حد سواء وبروز ملامح الثراء الباذخ على نسب معينة من المواطنين الذين يتعاملون مع شخصيات نافذة توفر لهم "العقود" التي يشم منها روائح فساد، يحاولون إخفاءها عبر تسجيل سرقاتهم الكبرى بأسماء زوجات وأخوات وبنات عم او خالة، مما أنتج فئة طفيلية جديدة في العراق هي فئة "النساء الفاسدات ماليا وإداريا"، بينما الموظفات الفادسات يقمن بتسجيل الأملاك بأسماء رجال من اقاربهن.

وتنتشر في بغداد سيارات من أحدث الموديلات، فيما يقتني تجار كبار ظهروا فجأة سيارات مصفحة، ويقبل موظفون حكوميون لم يمض على عملهم سوى سنوات قليلة، على شراء عقارات بأسعار "هائلة"، على ما يقول أصحاب مكاتب وساطة عقارية في بغداد، حيث وصل سعر المتر المربع في بعض مناطق بغداد إلى حوالي مليونين ونصف المليون دينار عراقي في الوقت الذي تعاني فيه قطاعات واسعة من المواطنين شظف العيش، خاصة بالنسبة لموظفين لا يتقاضون في المعدل العام سوى ما قيمته ٤٠٠ دولار أميركي ما يدعو بعضهم إلى ممارسة أعمال ابتزاز ورشوة واختلاس لتلبية احتياجات عوائلهم المتزايدة.

ومن اجل إخفاء ملامح "الثراء" المفاجئ على موظفين لا سيرة مهنية لهم غير ارتباطهم بالأحزاب الحاكمة وميليشياتها، فإنهم يعمدون إلى تسجيل أملاكهم وأموالهم بأسماء سلسلة من النساء القريبات.

وكانت قصة زينة سعود، الموظفة في امانة بغداد، قد أصبحت حديث العراقيين الأمر الذي دفع هيئة النزاهة لإصدار كتاب عنها حمل عنوان: "زينة والخزينة" كتب مقدمته القاضي رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة آنذاك.

وزينة سعود التميمي التي تعمل مُحاسبة في الأمانة قامتْ منذ شباط ٢٠٠٨ ، بتزوير صكوك وأوراق وتسلم الأموال من المصرف العقاري / فرع أمانة بغداد شهرياً. وقامت باختلاس ما مجموعه (١٧) مليارا و(٥٨٣) مليون دينار عراقي والتي تُعادل نحو خمسة عشر مليون دولار أميركي. وقد تم استرجاع نصف مليون دولار أميركي عن قيمة دار كان زوجها قد اشتراها قبل فترة قصيرة في حي المُهندسين، وسُلمَ المبلغ الى هيئة النزاهة، كما عُثِرَ على مبلغ مليون ومئة ألف دولار في أحد الدور في حي الغدير بعد اعتراف أحد أقرباء المتهمة، وسُلمَ المبلغ ايضاً الى هيئة النزاهة. واُسترجعَ مبلغ خمسة مَلايين دولار من إحدى شركات الصيرفة في بغداد، كانت المُتهمة قد وضعَتها هناك من أجل تبييضها وتشغيلها. وسُلمَ المبلغ إلى هيئة النزاهة.

بايدن يتوسط بين المالكي والمطلك

مع وصول طلب رئيس الوزراء نوري المالكي إلى سحب الثقة عن نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك إلى رئاسة مجلس النواب، دخلت الأزمة السياسية مرحلة جديدة من التصعيد وسط محاولات لرأب الصدع بادرت إليها قوى وشخصيات أميركية وعراقية بارزة.

وكان مصدر في كتلة "العراقية" قد أعلن سابقا عن "خطوة ثانية بعد الأولى المتمثلة بتعليق مشاركتها في البرلمان" موضحا أن "الانسحاب من الحكومة قد يكون الخطوة الثانية".

إلى ذلك دخلت شخصيات أميركية وعراقية بارزة على خط التهدئة، فقد اتصل نائب رئيس الرئيس الأميركي المكلف بملف العراق في البيت الأبيض، جوزيف بايدن، بكل من رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس البرلمان أسامة النجيفي، فيما بدأت قيادات كردية ومن "التيار الصدري" و"المجلس الأعلى الإسلامي" محاولات لرأب الصدع بين "دولة القانون" و"العراقية" التي لم تعلق على تلك المحاولات بينما اعتبر أصحابها "الوقت ليس في صالح العراق وأهله كي تبدأ انقسامات جديدة.

وقال أكد النائب الثاني لرئيس مجلس النواب عارف طيفور إن "التحالف الكردستاني يسعى لتطويق الازمة السياسية ويبذل جهودا للعب دور الوساطة بين ائتلافي دولة القانون والعراقية"، موضحا في بيان صادر عن مكتبه اليوم إن "موقفنا هذا يأتي إيماناً منا بضرورة تعزيز الشراكة الوطنية وحل الخلافات كافة على طاولة الحوار".

واشنطن تسلّم المعتقلين السعوديين للرياض من دون علم بغداد

أعلنت لجنة تقصّي الحقائق بشأن المعتقلين العراقيين في السعودية، أمس، أن القوات الأميركية سلمت جميع المعتقلين السعوديين الذين كانوا تحت مسؤوليتها إلى بلادهم من دون موافقة الحكومة العراقية.

وقالت نائب رئيس اللجنة كميلة الموسوي إن "الأميركان قاموا بتسليم المعتقلين السعوديين الذين كانوا في مراكز الاعتقال التي بعهدتهم الى السلطات السعودية من دون علم الجانب العراقي".

وأضافت الموسوي أن "جميع المعتقلين الذين سلمتهم القوات الأميركية للسعودية أدينوا بتنفيذ عمليات إرهابية ضد الشعب العراقي". وتابعت الموسوي ان "الحكومة العراقية لم تتدخل حفاظا على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية".

وكانت وزارة العدل قد أعلنت الأسبوع الماضي لـ"شفق نيوز" عن أن الموعد المحدد لتسلم موافقة السعودية على اتفاقية تبادل المعتقلين انتهى من دون أن تتسلم الوزارة أي رد منها بالإيجاب أو السلب، وفي حين أكدت أن عدد المعتقلين العراقيين في السعودية يبلغ ٢٠٠ معتقل حكموا لتجاوزهم الحدود، كشفت وجود ١٠٠ معتقل سعودي في العراق اغلبهم محكوم بقضايا "إرهاب".

العشائر تدخل على خط الوساطة لحل الأزمة السورية

كشفت مصادر مطلعة من داخل سوريا أن هناك وساطات عشائرية عراقية دخلت خط المباحثات مع عشائر في سوريا لحل الأزمة، بالتزامن مع زيارة الوفد العراقي دمشق لطرح المبادرة العراقية.

وقالت المصادر: إن المفاوضات التي تجري الآن ما بين الجامعة العربية من خلال العراق والحكومة والمعارضة السورية تدخلت بها قيادات عشائرية ذات تأثير مباشر.

وأوضحت المصادر: أن ما يجري الآن داخل سوريا هو انقسام العشائر السورية التي لديها امتدادات قوية داخل التكوين العشائري العراقي مابين مناصر للأسد ومعارض له.

وأكدت أن المفاوضات التي تجري حاليا عبر الوفد عراقي مع المعارضة ستشمل بعضا من رؤساء العشائر السورية التي تمتلك نفوذا قوياً داخل الشارع السوري، ولم يستبعد المصدر تدخل رؤساء عشائر عراقية في الشأن السوري.

وكان ائتلاف دولة القانون قد دعا دولة قطر إلى إعطاء فرصة للمبادرة العراقية قبل التوجه إلى مجلس الأمن، كاشفاً عن مباحثات يجريها وفد عراقي مع الجامعة العربية وقبول سوري بالمبادرة العراقية.